

Distr.: General
5 May 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز لدراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٧-٢٠٠٨

موجز

في عام ٢٠٠٧، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ما متوسطه ٥,٤ في المائة. وكانت نسبة هذا النمو في عام ٢٠٠٦ ما متوسطه ٥,٩ في المائة ومن المتوقع أن يصل إلى ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨. وشهدت المنطقة نموا مطردا في الطلب المحلي، باستثناء فلسطين حيث استمر النزاع العسكري في حصد أرواح المدنيين وتضييع أسباب معيشتهم، ولا سيما في قطاع غزة. وخلال الطفرة النفطية الحالية، تواصلت ثقة دوائر الأعمال والمستهلكين في الاقتصاد بفضل ارتفاع أسعار النفط وما يترتب عليه من زيادة في عائدات النفط واستهلاك السلع الكمالية. غير أن ارتفاع الأسعار، ولا سيما أسعار السلع الأساسية، بما فيها المواد الغذائية الرئيسية، أصبح واضحا في منطقة تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد الأغذية. وارتفعت تكلفة المواد الغذائية ومواد البناء والسكن في كلتا المنطقتين دون الإقليميتين في منطقة اللجنة، أي بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا. وتحصل الغالبية العظمى من الأعضاء



في منطقة اللجنة على إيراداتها من القطع الأجنبي بدولار الولايات المتحدة وتربط عملاتها الوطنية به. وتبعاً لذلك، ارتفع معدل التضخم في منطقة اللجنة إلى ما متوسطه ٧,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧، مقارنة بنسبة ٧,٥ في المائة عام ٢٠٠٦. ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض قيمة الدولار وإلى زيادة الأسعار. وبالنظر إلى عدم الربط الكامل بين الأجور ومعدل التضخم، أثر الارتفاع الحاد في تكلفة المعيشة تأثيراً سلبياً على أفقر الشرائح السكانية. وكان ارتفاع سعر القمح على المستوى الدولي سبباً رئيسياً في زيادة أسعار الخبز. وقام بعض أعضاء اللجنة، خلافاً لما جاء في التوصيات الواردة في الدراسة السابقة، بتخفيض دعم الخبز وغيره من السلع الأساسية، مما أثر سلباً على الفقراء. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من انخفاض معدل التضخم الجامح في العراق في أواخر عام ٢٠٠٧، ظل الوضع الإنساني باعثاً على القلق، حيث ارتفع العدد الإجمالي المقدّر للقتلى من جراء النزاع الدائر منذ خمس سنوات واضطرت أعداد كبيرة من السكان للذهاب إلى المنفى.

وتتألف الدراسة عادة من جزأين، أحدهما يتناول آخر التطورات الاجتماعية والاقتصادية، في حين يتطرق الجزء الثاني بتفصيل إلى مسألة اجتماعية وإنمائية جوهرية. وفي إطار الجزء الثاني، يركز الجزء الموضوعي منذ عام ٢٠٠٥ على المسائل الاقتصادية والاجتماعية باعتبار التنمية حقاً من حقوق الإنسان، واسترشاداً بالأهداف الإنمائية للألفية. وتناول العدد السابق من الدراسة العبر المستخلصة من الطفرة النفطية الأولى، مع وضع مسألة المشورة في مجال السياسة العامة في سياق يتمحور حول حقوق الإنسان. ويستند عدد هذه السنة من الدراسة على النهج نفسه ويركز على مشكلتين اجتماعيتين واقتصاديتين هامتين، هما هروب رؤوس الأموال والبطالة. ذلك لأن هاتين المشكلتين طالما أخرتا أعمال الحق في التنمية في منطقة اللجنة، مما أدى إلى عرقلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فمن منظور الأفراد، قد يبدو من المنطقي مغادرة منطقة تعاني منذ زمن طويل من مشاكل اقتصادية وأمنية مترابطة أو الاستثمار في مناطق أخرى. غير أنه من الخير أن القوى الإقليمية والدولية لم تسع حتى الآن إلى إعادة تشكيل البيئة الإقليمية بما يكفل لها الاحتفاظ بالموارد المالية والبشرية. وتبين المقارنة بين التجارب أنه يمكن تحسين الإطار الإنمائي عن طريق إدماج السياسات الاجتماعية ضمن الوظائف الأساسية للدولة ومن خلال إعادة استثمار قدر أكبر من العائدات في تحسين مستوى اليد العاملة ورؤوس الأموال على الصعيد الإقليمي. غير أن المنطقة تعاني منذ ما يزيد على ثلاثة عقود من ظاهرة هروب رؤوس الأموال؛ وتقلب الناتج المحلي الإجمالي في الكثير من الأحيان، وبلوغ نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مستوى الصفر على مدى فترة متوسطها ٣٥ عاماً؛ وتسجيل أعلى معدل للبطالة

في العالم؛ وازدياد التفاوت في مستويات الدخل؛ وعدم توازن الهيكل الاقتصادي، الذي يقوم إلى حد كبير على تصدير النفط. وفي هذا السياق، لا يتيح النظام القائم على الربيع سوى فرص عمل قليلة، ويضطر الأشخاص الذين يُتركون خارج هذا النظام، والذين قد يشكلون نصف القوة العاملة، إلى العيش بأجور على مستوى خط الفقر في إطار القطاع غير النظامي. كما أن زيادة تحرير السياسات المالية وتدني معدل الاستثمارات العامة وارتفاع قيمة رؤوس الأموال القصيرة الأجل للقطاع الخاص الربيعي ومخاطر الانتكاس الاقتصادي، كلها عوامل قد تزداد سوءاً عند انخفاض أسعار النفط. ويُذكر أن عائدات النفط التي تقاس على أساس التصنيف الموحد للتجارة الدولية تأتي في المقدمة من حيث مدى تقلبها مقارنة بالسلع الأساسية التصديرية الأخرى. ووفقاً للمؤلفات المناصرة للفقراء والداعية إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، يمكن تحديد الخيارات في مجال السياسة العامة بناءً على سياسات اجتماعية متكاملة ونمو اقتصادي نوعي يحو أوجه التفاوت بين المداخل والفوارق بين الجنسين، مع توفير استثمارات منتجة معظمها من القطاع العام، وإنشاء مركز صناعي إقليمي، وفرض بعض القيود على حسابات رؤوس الأموال والحسابات التجارية المفتوحة فعلاً على نطاق واسع، بل واللجوء إلى الدولة كحل أخير لإيجاد فرص العمل. غير أنه في منطقة تضيق فيها آفاق التنمية وتعتمد على الربيع وتتواصل فيها النزاعات العسكرية، ينبغي اعتبار التعاهد على الحق في التنمية والأمن، بما في ذلك أمن الأشخاص، منطلقاً للتغيير في جميع بلدان المنطقة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولاً -	الاتجاهات الأخيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	٢٢-١	٥
ألف -	السياق العالمي	٣-١	٥
باء -	التطورات في قطاع النفط	٦-٤	٦
جيم -	الإنتاج والطلب	١٠-٧	٧
دال -	التكاليف والأسعار	١٢-١١	١٠
هاء -	القطاع الخارجي	١٤-١٣	١١
واو -	العناصر الدينامية الاجتماعية	١٧-١٥	١٢
زاي -	تطورات السياسات الاجتماعية والاقتصادية	١٩-١٨	١٤
حاء -	الآفاق	٢٢-٢٠	١٥
ثانياً -	تدفقات رؤوس الأموال والتنمية في المنطقة	٣٨-٢٣	١٦
ألف -	تسربات الموارد الموحية بضعف المناخ الاستثماري	٢٨-٢٤	١٧
باء -	السياسات المالية والتجارية	٣٠-٢٩	١٩
جيم -	ضوابط حسابات رأس المال	٣٢-٣١	٢١
دال -	سياسات تحديد أسعار الصرف	٣٣	٢٢
هاء -	التكامل الإقليمي	٣٧-٤٣	٢٢
واو -	خلاصة	٣٨	٢٤

أولاً - الاتجاهات الأخيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

ألف - السياق العالمي

١ - تراجع النمو الاقتصادي العالمي إلى حد ما في عام ٢٠٠٧ وأصبحت آفاق عام ٢٠٠٨ غير مؤكدة في أواخر السنة. وأدت الأزمة الائتمانية في الأسواق المالية للبلدان المتقدمة، الناجمة عن مشاكل قطاع السندات المضمونة برهونات عقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تغيير تقييمات المخاطر وسلوك الجهات الفاعلة الاقتصادية في العالم تغييرا كبيرا. وجعلت التعقيدات والمسائل المثيرة للجدل في مجال تقييم المخاطر، المتجسدة في المنتجات المالية المضمونة، من الصعب تسوية كشوف الميزانية في المؤسسات المالية المتضررة. وعلى الرغم من سلسلة التدخلات التي قامت بها المصارف المركزية في البلدان المتقدمة، ولا سيما نظام الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة، لتخفيض أسعار الفائدة تخفيضا كبيرا، فإن الأزمة الائتمانية تواصلت في تلك البلدان.

٢ - وانحصرت هذه الأزمة، حتى مطلع عام ٢٠٠٨، في البلدان المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة، ولم تكن قد اتخذت أبعاد ظاهرة عالمية. ولم تواجه البلدان النامية بوجه عام، بما فيها الأعضاء في منطقة اللجنة، نقصا في السيولة النقدية. بل تواصل نمو السيولة العالمية في عام ٢٠٠٧ بالنظر إلى تخفيف القيود النقدية في الولايات المتحدة، والارتفاع المطرد في أسعار السلع الأساسية، والتراكم السريع لاحتياطيات البلدان النامية من العملات الأجنبية. وتواصل إسهام تدفق الأموال على الصعيد الدولي في استمرار الاختلالات العالمية، المتمثلة في العجز الكبير في الحساب الجاري للولايات المتحدة. وعلى الرغم من ضعف قيمة الدولار، الذي تبين مرة أخرى أنه وسيلة متذبذبة لتقويم الموجودات الدولية، فإن الطلب ظل قويا على سندات وأذون الخزانة في الولايات المتحدة، باعتبارها قليلة المخاطر حسب ما يتصور. وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل التضخم ارتفاعا حادا خلال عام ٢٠٠٧ بالنظر إلى الزيادة الشاملة في أسعار السلع الأساسية، بما فيها النفط الخام والمعادن النفيسة والمحاصيل الغذائية.

٣ - وفي هذا السياق العالمي، تواصل نمو الاقتصاد في منطقة اللجنة^(١). وبالنظر إلى ارتفاع عائدات النفط وتراكم الأصول الأجنبية والتوقعات المتفائلة لدوائر الأعمال والمستهلكين في المنطقة، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تواصل ارتفاع السيولة النقدية واستهلاك السلع الكمالية المستوردة، اللذين ظلا أكبر نسبيا بالمقارنة مع انخفاض قيمة الممتلكات بسبب تراجع قيمة الأصول المقومة بالدولار. غير أن هذه التطورات الإيجابية لم تشمل فلسطين والعراق، حيث استمرت النزاعات الإقليمية وأعمال القتال في الإضرار بالتنمية البشرية والاقتصادية. ففي العراق، وعلى الرغم من مظاهر النمو الاقتصادي المرتفع بفضل زيادة عائدات النفط، سجلت مستويات مرتفعة للغاية من الفقر وسوء التغذية لدى الأطفال. وبعد مرور خمس سنوات على اندلاع النزاع في العراق، بلغت الخسائر البشرية مستويات مخيفة حسب التقديرات، ويوجد حوالي سدس السكان في المنفى. لذلك ينبغي أن توضع الجهود الرامية إلى إعادة الأمن إلى السكان في صدارة الأولويات.

باء - التطورات في قطاع النفط

٤ - تفيد إحصاءات منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) أن الطلب العالمي الإجمالي على النفط بلغ ما متوسطه ٨٥,٨ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٧، في حين أن العرض الإجمالي للنفط الخام بلغ ما متوسطه ٨٤,٨ مليون برميل في اليوم. وإذا كان العرض قد نما بوتيرة بطيئة تعزى جزئيا إلى قرار الأوبك الحفاظ على حصص إنتاج منخفضة بالمقارنة مع ذروتها الإنتاجية في الفصل الأخير من عام ٢٠٠٥، فإنه ظل من الصعب الاستجابة لمستوى الطلب في عام ٢٠٠٧ بالنظر إلى النمو المعتدل في مستوى الطلب على النفط الخام. وخُفض بصورة متلاحقة مستوى الارتفاع المتوقع في طلب البلدان المتقدمة على النفط الخام خلال عام ٢٠٠٧، وسيواصل تحقيق أكبر نسبة للطلب العالمي على النفط الخام في البلدان النامية خلال عام ٢٠٠٨.

٥ - وارتفع سعر النفط الخام ارتفاعا حادا خلال عام ٢٠٠٧، مع بلوغ سلة الأوبك المرجعية أدنى مستوى سنوي في ١٧ كانون الثاني/يناير، وهو ٤٧,٩٢ دولاراً للبرميل الواحد، ووصلها إلى أعلى مستوى سنوي في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، وهو ٩٠,٨٤ دولاراً (بلغ سعر سلة الأوبك أعلى مستوياته على الإطلاق، أي ما يزيد على ١٠٠ دولار

(١) تتألف منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا من منطقتين دون إقليميتين هما: (أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي، أي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية؛ و (ب) البلدان والأقاليم المصنفة بوصفها ذات اقتصادات أكثر تنوعا، أي الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر واليمن.

للبرميل الواحد، في آذار/مارس ٢٠٠٨). وفي عام ٢٠٠٧، بلغ متوسط سعر النفط الخام لسلة الأوبك المرجعية ٦٩,٠٨ دولارا للبرميل الواحد، بالمقارنة مع ٦١,٠٨ دولاراً في عام ٢٠٠٦. وأرجع بعض المراقبين هذا الارتفاع الحاد إلى المضاربة المالية التي حولت المعاملات الآجلة للنفط الخام إلى أصول مالية ذات جاذبية نسبية. غير أن هناك من يفسر هذا الارتفاع في الأسعار بالعرض المحدود أو باعتبارات جيوسياسية. ويتوقع أن يبلغ سعر سلة الأوبك المرجعية في عام ٢٠٠٨ ما متوسطه ٧٥ دولاراً للبرميل الواحد، وإن كان يلزم مع ذلك أن يراعى كما هو معتاد هامش الخطأ الكبير في التوقعات الخاصة بأسعار النفط.

٦ - وانخفض الإنتاج الإجمالي للنفط الخام في البلدان الأعضاء في منطقة اللجنة إلى ما يقدر بـ ١٨,٧ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٧، أي ما يمثل انخفاضاً طفيفاً مقداره ٣,٠ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦. وعلى الصعيد الإقليمي، قدر إجمالي عائدات تصدير النفط بمبلغ ٤٣١,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، أي ما يمثل زيادة قدرها ١٢,٩ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦. وشهد قطاع الغاز الطبيعي في المنطقة تطوراً هاماً، حيث أصبحت قطر أكبر مصدر لهذه السلعة الأساسية في العالم. كما يتوقع أن يستمر نمو إنتاج الغاز الطبيعي في مصر في عام ٢٠٠٨ بالنظر إلى اعتزام الشروع في تصديره عبر أنبوب إلى لبنان والجمهورية العربية السورية.

جيم - الإنتاج والطلب

٧ - في عام ٢٠٠٧، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة اللجنة ما متوسطه ٥,٤ في المائة. وكانت نسبة هذا النمو في عام ٢٠٠٦ ما متوسطه ٥,٩ في المائة ومن المتوقع أن يصل إلى ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ (انظر الجدول أدناه). ولوحظ نمو مطرد في استهلاك السلع الكمالية المستوردة في المنطقة، وارتفعت مداخيل الأغنياء بوتيرة أسرع من مداخيل الفقراء. وفي الأجزاء الأقل نمواً في المنطقة، تراجعت مداخيل الفقراء نتيجة انخفاض القوة الشرائية للأجور. وتبين آخر الأرقام أن الفقر في قطاع غزة على وجه الخصوص قد بلغ فعلاً مستويات لم يسبق لها مثيل، حيث إن ثلثي من أصل عشر أسر معيشية تقريباً تعيش حالياً تحت خط الفقر، أي ٥٩٤ دولاراً للأسرة المعيشية الواحدة شهرياً، وهو ما يمثل ارتفاعاً هائلاً بالمقارنة مع نسبة ٦٣,١ في المائة المسجلة في عام ٢٠٠٥. وتعيش نسبة ٦٦,٧ في المائة من الأسر المعيشية في غزة في حالة فقر مدقع، أي على أقل من ٤٧٤ دولاراً في الشهر. وأصبح سكان قطاع غزة أكثر اعتماداً على المعونة الغذائية والمساعدة المباشرة مما كان عليه الحال في السنوات السابقة، حيث يتلقى ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية مساعدات إنسانية حالياً، بالمقارنة مع نسبة ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٦.

وإذا كانت أسعار النفط المرتفعة والتوقعات المرتبطة بها بخصوص عائدات النفط قد أعطت دفعة للأعمال التجارية واستهلاك السلع الكمالية المستوردة، فإن السياسات المتساهلة في مجال تحديد أسعار السلع الأساسية، بما فيها المواد الغذائية الرئيسية، قد تركت للتجار حرية رفع أسعار تلك المواد بمبالغ تفوق بكثير تكاليف الإنتاج.

٨ - وقدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٧، بنسبة ٥,٢ في المائة في المتوسط، عقب معدل نمو بلغ ٦,١ في المائة، في عام ٢٠٠٦. ولم يزل اقتصاد المنطقة دون الإقليمية يعتمد على قطاع النفط، على الرغم من ازدياد المنتجات غير النفطية في مجالات البناء والشؤون المالية والخدمات التجارية. وعلاوة على ذلك، ارتفعت مساهمة نواتج التنمية الصناعية لقطاعات من قبيل صناعات الألمنيوم والفولاذ والمنتجات الصيدلانية. وحدث ارتفاع ملحوظ أيضا في معدلات تحويل رؤوس الأموال إلى خارج المنطقة، برغم وفرة فرص استيعابها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٩ - وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الأكثر تنوعا بنسبة ٦ في المائة، في عام ٢٠٠٧، مقارنة بنسبة ٥,٦ في المائة في العام السابق. ولم تتعرض تلك الاقتصادات للضغوط التي يمكن أن تسببها العملات الأجنبية، وظلت توقعات المستهلكين مستقرة في معظمها. وكانت ثقة الأعمال التجارية قوية في قطاعي البناء والخدمات، عدا في فلسطين. وخطت الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر خطوات محسوسة تجاه التنمية الصناعية لمختلف القطاعات، بما في ذلك تصنيع الأغذية والمنتجات الصيدلانية وإنتاج الفولاذ والمنسوجات والأجهزة. وبدأ إنتاج المركبات في الجمهورية العربية السورية، في عام ٢٠٠٧. إلا أن الاستثمار في قطاع الصناعة في لبنان واليمن ظل ضعيفا. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية على الصعيد العالمي، استمر اعتماد المنطقة دون الإقليمية على واردات الأغذية، ولم ترتفع عائدات الزراعة ذات الصلة، بسبب الضعف الذي اتسم به في السابق الاستثمار في مجال الزراعة والقطاعات المرتبطة به، مما تسبب في اتساع الهوة التي تفصل بين المناطق الحضرية والريفية.

المعدلات الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي وارتفاع تضخم الاستهلاك، للفترة

٢٠٠٨ - ٢٠٠٤

(تغير النسبة المئوية السنوي)

البلد أو الإقليم	النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي					معدل تضخم الاستهلاك				
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧ ^(أ)	٢٠٠٨ ^(ب)	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧ ^(أ)	٢٠٠٨ ^(ب)
الإمارات العربية المتحدة	٩,٧	٨,٢	٩,٣	٧,٤	٧,٥	٥,٠	٦,٢	٩,٣	١١,٠	١٠,٠
البحرين	٦,٥	٧,٩	٦,٥	٦,٣	٦,٥	٢,٣	٢,٦	٢,١	٣,٣	٥,٢
عمان	٥,٤	٦,٠	٧,٢	٥,٥	٥,٠	١,١	١,٩	٣,٤	٥,٩	٧,٠
قطر	٢٠,٨	٦,١	٧,٠	٨,٢	٩,٧	٦,٨	٨,٨	١١,٨	١٣,٧	١٢,٥
الكويت	١٠,٨	١١,٧	٦,٦	٦,٠	٦,٢	١,٣	٤,١	٣,٠	٥,٣	٦,٥
المملكة العربية السعودية	٥,٣	٦,١	٤,٣	٣,٥	٤,١	٠,٣٠	٠,٧	٢,٢	٤,١	٦,٠
بلدان مجلس التعاون الخليجي ^(ج)	٧,٧	٧,٣	٦,١	٥,٢	٥,٦	١,٨	٢,٧	٤,٣	٦,٣	٧,٤
الأردن	٨,٦	٧,١	٦,٣	٦,٠	٥,٥	٣,٤	٣,٥	٦,٣	٥,٤	٦,٧
الجمهورية العربية السورية	٦,٧	٤,٥	٥,١	٤,٥	٤,٠	٤,٦	٧,٤	١٠,٠	٥,٥	٦,٥
العراق	٢٣,٠	١٠,٠	٥,٩	٦,١	٧,٠	٢٧,٠	٣٧,٠	٥٣,٢	٣٠,٨	١١,٠
لبنان	٥,٠	١,٠	٠,١	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٧	٨,٢	٧,٠	٧,٥
مصر ^(د)	٤,٦	٦,٩	٧,١	٧,٣	٦,٧	١١,٠	٤,٧	٧,٣	٩,٦	١٠,٢
اليمن	٣,٩	٤,٦	٤,٢	٤,٥	٣,٢	١٢,٥	١١,٨	٢٠,٨	١٠,٦	١٢,٥
فلسطين	٢,٠	٦,٠	٨,٨ -	٢,٢ -	١,٠	٣,٠	٣,٥	٣,٨	٢,٥	٥,٢
الاقتصادات الأكثر تنوعا ^(هـ)	٦,٣	٦,٢	٥,٦	٦,٠	٥,٨	١١,١	٩,١	١٣,٦	١١,١	٩,٥
مجموع منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ^(و)	٧,٢	٦,٩	٥,٩	٥,٤	٥,٧	٥,٠	٤,٩	٧,٥	٧,٩	٩,٨

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، استنادا إلى مصادر وطنية.

(أ) تقديرات آذار/مارس ٢٠٠٨.

(ب) تنبؤات آذار/مارس ٢٠٠٨.

(ج) تمثل الأرقام المتعلقة بمجموعات البلدان المتوسطة والمرجحة، بينما تستند الأرقام المرجحة في كل عام إلى الناتج المحلي الإجمالي وفقا للأسعار الثابتة في عام ٢٠٠٠.

(د) فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر، يمثل عام ٢٠٠٤ السنة المالية للبلد، وهي تحديدا من تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٠ - ظلت الأوضاع الاقتصادية عسيرة في البلدان والأقاليم المتأثرة بالتزاعات، وهي تحديدا العراق وفلسطين، خلال عام ٢٠٠٧. وقدّر نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق بنسبة

٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٧، حيث اعتمد بشكل كبير على صادرات النفط. وشكل الصراع الدائر وانعدام الهياكل الأساسية عوائق أمام عمليات الإعمار وتنمية القطاعات غير النفطية. واستعاد الطلب المحلي في العراق نشاطه، مدفوعاً بالاستهلاك، بما في ذلك درجة معينة من استهلاك السلع الكمالية المستوردة. وفي فلسطين، كُبل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، مصحوباً باستمرار عدم الاستقرار الأمني والأعمال العدائية، الأنشطة الاقتصادية لذلك العضو في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. وأدت عوامل شتى، بما في ذلك التفاف البلدان المانحة الكبرى على السلطة الفلسطينية، والقيود الأكثر صرامة التي تفرضها إسرائيل على حرية الحركة وتأخيرها لإجراءات تخليص عائدات الفلسطينيين، والتأخر في دفع مرتبات موظفي الخدمة العامة أو منحهم مرتباتهم جزئية، إلى الحد من الفرص الاقتصادية وتضييق سبل كسب العيش لغالبية السكان. ونتيجة لذلك، يتنبأ باستمرار تدهور الاقتصاد للسنة الثانية على التوالي، في عام ٢٠٠٧.

دال - التكاليف والأسعار

١١ - سجلت أسعار المواد الغذائية ومواد البناء وإيجارات المساكن قفزة عالية في جميع أرجاء المنطقتين دون الإقليميتين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. وبلغ متوسط معدل تضخم الاستهلاك في منطقة اللجنة ٧,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧، متجاوزاً نسبة السنة السابقة البالغة ٧,٥ في المائة. وشهد عام ٢٠٠٧ ارتفاعاً حاداً في تكلفة المعيشة لدى قطاعات معينة في البحرين وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية.

١٢ - وعلى الرغم من ارتفاع الأجور في القطاع العام في بلدان مجلس التعاون الخليجي، أدى الارتفاع السريع في أسعار السلع الأساسية، في عام ٢٠٠٧، إلى حدوث انخفاض جزئي في الأجور الحقيقية. وبنفس القدر، عجزت الأجور الحقيقية المتراجعة في الاقتصادات الأكثر تنوعاً والتدخلات الحكومية الهادفة إلى الحد من تأثير التضخم، الذي يؤدي إلى تآكل الأجور، عن الوفاء بالاحتياجات. وعلى ذلك، ونظراً لارتفاع أسعار الأصول والممتلكات، أدى التضخم، باعتباره نوعاً من الضرائب غير المباشرة، إلى إعادة توزيع الإيرادات وتوجيهها إلى أصحاب هذه الأصول والممتلكات، مما أدى إلى انخفاض حصة العمل. وبالرغم من إمكانية رفع الأجور الاسمية بصورة تتسق مع التضخم، فإن هذه العملية لم تترسخ من حيث المبدأ، نظراً لاستمرار ضعف هيئات تمثيل العاملين الإقليمية والنقابات ذات الاستقلال الذاتي.

هاء - القطاع الخارجي

١٣ - ظل أداء القطاع الخارجي قوياً في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في عام ٢٠٠٧. وقُدِّر مجموع فائض الحساب الجاري لبلدان مجلس التعاون الخليجي بمبلغ ٢١٧ بليون دولار، مسجلاً زيادة عن مجموعه في عام ٢٠٠٦ البالغ ١٩٣ بليون دولار. وبالمثل، قُدِّر مجموع فائض الحساب الجاري للاقتصادات الأكثر تنوعاً بمبلغ ١٢,٦ بليون دولار، حيث ارتفع عن مجموعه في العام السابق، الذي بلغ ٦,٨ بلايين دولار. وتحقق استقرار ميزان الحساب الجاري لأعضاء اللجنة، فيما عدا الأردن ولبنان وفلسطين، بينما استمر توسع الأنشطة التجارية لمنطقة اللجنة، وازدادت إيرادات الاستثمار المتأتمية من الأصول الأجنبية، والمحفوظة بالدولار بصورة رئيسية، بالرغم من تأثير انخفاض سعر الدولار على هذه الزيادة. وباستثناء فلسطين، لم تظهر علامات تدل على وجود هشاشة فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، حتى في البلدان التي تُعاني عجزاً في حسابها الجاري. لكن على الرغم من تلك الملاحظة الإيجابية، ارتكزت الأوضاع المالية والنقدية لمعظم الحكومات إلى عمليات حذرة لتحقيق التوازن المالي في الأجل القصير، مما يتسبب بلا استثناء في زعزعة قدرة الدول على الاستثمار في الهياكل الاجتماعية ذات الفوائد الطويلة الأجل.

١٤ - وظلت أسعار العملات في البلدان الأعضاء في اللجنة مستقرة، بالرغم من استمرار الضغوط باتجاه الارتفاع. وباستثناء حالة الكويت الملحوظة، ترتبط العملات الوطنية في المنطقة دون الإقليمية لمجلس التعاون الخليجي بدولار الولايات المتحدة. وانفكت الكويت من ذلك الإسهار في أيار/مايو ٢٠٠٧، واختارت ربط عملتها الوطنية بسلة عملات لشركائها التجاريين الرئيسيين. وارتفعت قيمة دينار الكويت نتيجة لذلك بنسبة ٥ في المائة. وفي خارج المنطقة الإقليمية لمجلس التعاون الخليجي، ارتفعت قيمة الجنيه المصري بنسبة ٤ في المائة، وقيمة الدينار العراقي بنسبة ٩ في المائة، مقارنة بدولار الولايات المتحدة. وأدى انخفاض سعر الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى إلى حدوث انخفاض مواز في أسعار عملات المنطقة المرتبطة بالدولار. وارتفع معدل التضخم لأسباب تعود في جزء منها إلى ممارسات رفع أسعار البيع بالتجزئة، ويعود بعضها الآخر إلى ارتفاع أسعار البضائع المستوردة من أوروبا وآسيا، مما أثار تساؤلات حول فعالية ربط نظم أسعار العملات الأجنبية بالدولار. غير أن اجتماع قمة مجلس التعاون الخليجي أحجم، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لأسباب سياسية طاغية، عن اقتراح أي تغيير على النظام السائد لأسعار العملات الأجنبية، وأكد اختيار عام ٢٠١٠ كناريخ مستهدف لقيام اتحاد عملات مجلس التعاون الخليجي.

واو - العناصر الدينامية الاجتماعية

١٥ - على الرغم من الأدلة على وجود مزلق ناشئة عن الاعتماد بشكل حصري على نهج "النمو أولاً" تجاه حل المشاكل الاجتماعية، استمرت البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في الاعتماد على الفوائد الاجتماعية التي تُجنى من ذلك النموذج. ولا تفي التنمية الاقتصادية في الكثير من بلدان منطقة اللجنة بما تعد به من كفاءة جني فوائد اجتماعية شاملة. ويظل وباء الفقر والبطالة مستشرياً في مجتمعات بأسرها على نحو ما يشاهد من انعدام الخدمات الأساسية الجيدة في المجال الاجتماعي وفي مجالي الرعاية الصحية والتعليم، أو ندرتها وتوزيعها بصورة غير متكافئة أو قصورها الشديد عن استيفاء الاحتياجات؛ واستمرار اتساع نطاق التباين الشديد للمؤشرات الاجتماعية، بما في ذلك مؤشرات صحة الأم ومستويات الفقر. وينطبق هذا بصفة خاصة على سيطرة النزعة الأيديولوجية على طرائق التفكير غير الناقد في مجال التعليم، ولا سيما التعلم عن طريق التلقين الذي يُحد من إمكانية تنمية رأس المال البشري. وهناك حاجة ملحة لوضع سياسة اجتماعية متكاملة لا يُنظر فيها إلى المسائل "الاجتماعية" على أنها ترسبات للعمليات الاقتصادية أو باعتبارها أدنى درجة منها، بل على أنها بؤرة تركيز تُوفر الاستنارة للسياسات العامة في كل مرحلة، من خلال الإنصاف الاجتماعي وشواغل حقوق الإنسان. وتعزز السياسات الاجتماعية النمو الاقتصادي، من خلال معالجة الهياكل والظروف الاجتماعية التي تمنع حصول الناس على حقوقهم كمواطنين وبشر، أو مشاركتهم أو إدماجهم بشكل كامل بهذه الصفة. وعلاوة على ذلك، تُعالج السياسات الاجتماعية احتياجات الفقراء والمستضعفين، من خلال كفاءة حصول الناس على الخدمات الاجتماعية التي تُحسن صحتهم وتُعزز رفاهتهم، وتزيد من خلال ذلك قدرتهم على العمل وعلى تقديم المساهمات للمجتمع، فتُعزز المساواة في الحصول على الفرص والمشاركة في شؤون المجتمع والاقتصاد، وتُشجع على وضع النظم وإقامة الآليات المؤسسية، التي تهدف إلى إزالة الحواجز التي تعوق الإدماج والمشاركة. والأوثق صلة بذلك هو أنه حينما تعجز الاستثمارات الاجتماعية عن تحقيق أية فوائد اقتصادية فورية فإن فوائد التنمية الطويلة الأجل تظهر للعيان.

١٦ - واستمر تزايد عدم المساواة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وفقاً لقياسها من خلال المعايير المتعلقة بالدخل والمعايير الأخرى غير المتعلقة بالدخل معاً. وعلى الرغم من جهود البلدان الأعضاء في اللجنة، الرامية إلى تحقيق توازن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، تظل العناصر الدينامية الاجتماعية تتسم باتجاهات متباينة فيما يتعلق بمستويات الدخل وحيازة الموارد المالية والاجتماعية، على نطاق الفئات الاجتماعية بأكملها. ويؤكد الارتفاع السريع في أسعار المساكن والأغذية التي يدفعها الفقراء اتساع الفجوة التي

تفصل بين الأشخاص مُلاك الأصول وغير الملاك. ولكي يعكس هذا المسار للأحداث، تظل هناك حاجة لإحداث تغيير في السياسات. غير أنه يسود في المنطقة رأي غير ناقد تجاه السوق، يُفرغ مؤداه مسألتي عدم تساوي الدخل والفقر من مدلولهما، ويُغيب أصولهما ويموه آليات تكاثرها على امتداد الزمن في جميع البلدان. ولا يعود السبب في ذلك عادة إلى الاستبعاد من الأسواق المحلية أو الدولية في اقتصادات السوق التي تتسم بالحد الأدنى من التعقيد، بل يُرد إلى نتائج الفقر. وينحو الفقر إلى الاستدامة في اقتصادات منطقة اللجنة، من خلال اندماج فئات اجتماعية معينة في الدوائر السائدة لأصحاب الدخل المتأتي من الربح. وهذه هي طريقة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي التي تفرض على الفقراء نظم عمل استغلالية، تشمل العمل المتدني الأجر في القطاع غير الرسمي، ومجالات الإنتاج الخطرة للمواد الأولية، والاشتغال بأعمال حرة غير ذات شأن، وإمكانية التدهور إلى أشكال متدنية من العمل. وترتبط نظم العمل هذه بدورها بتدني الإنتاجية وانخفاض الدخل وتقلب مستويات المعيشة. ويجب من ثم، في ضوء انعدام أو تُدرة آليات الدعم البديلة، أن يتمثل هدف سياسات الرعاية الاجتماعية التي يتحقق تكاملها تحت رعاية الدولة، في إعادة إدماج الفقراء والمستضعفين في العملية الاقتصادية.

١٧ - ولوحظ وجود بطء في إيجاد فرص العمل في منطقة اللجنة. وتتسم قطاعات الاقتصاد الحقيقي والقطاعات التي تتسم بكثافة اليد العاملة، بالتواضع من حيث الحجم والإنتاجية، مقارنة بقطاع ريع النفط. وتظل مسألتي البطالة والعمل بمستويات أقل من الطاقة الإنتاجية هما المأزق الاجتماعي والاقتصادي الرئيسي في المنطقة. وعلى الرغم من الانجازات المتتالية في مجال التعليم، ولا سيما النمو السريع في معدلات التحاق النساء بالتعليم العالمي، يظل انعدام فرص العمل قائماً، ويقع أشد آثاره ضرراً على الشباب والنساء في المنطقة. ويتفق معظم الخبراء على أن توليد العمالة يمثل أهم رابطة بين النمو وتخفيف وطأة الفقر، وعلى أن استمرار ضعف هذا الجانب يُعد من أعراض وجود خلل عميق في الاقتصاد الكلي. وتمثل مشاكل العمالة هذه عناصر ممكنة لزعزعة الاستقرار في المجالين الاجتماعي والسياسي معاً، وتكفي تلك الأسباب وحدها لوجوب معالجة الحكومات لها بصورة بناءة، داخل إطار إقليمي يهدف إلى تعزيز التصنيع المتسم بكثافة اليد العاملة. وليس في مقدور النمو الاقتصادي المدفوع بإيرادات الربح تخطي الفجوة الإنمائية. بل يتعين وجود نوع مختلف من النمو الذي يستند إلى الحقوق، من أجل تخطي الفجوة التي تفصل بين الجنسين وخفض عدم المساواة في الدخل وتوفير فرص العمل اللاتقة للأفراد، خارج نظام إيرادات الربح. ونظراً إلى النموذج النفطي المحدد لاندماج هذه المنطقة في الاقتصاد العالمي، يُصبح حل المشاكل العميقة الجذور للفقر وانعدام المساواة مسألة سياسية في المقام الأول، وليست اقتصادية. وتستطيع سياسة

اقتصاد كلي تركز إلى الحقوق أن توفر مساهمة حيوية ضمن هذه الحدود، لهذه العملية المعقدة والمثيرة للجدل على نحو لا يمكن تفاديه، من أجل معالجة الجوانب الهيكلية لعدم المساواة والقضاء على أعراض الفقر في منطقة اللجنة، شريطة أن تجعل البلدان الأعضاء فيها مكافحة البطالة والفقر هدفها الرئيسي. وفي غضون ذلك، وإلى أن يجري تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي من أجل إيجاد فرص عمالة صناعية، يتمثل أفضل ما يمكن أن تنصح به الحكومات في اعتماد إطار لسياسات اجتماعية متكاملة، واللجوء إلى أداء دور رب العمل كآخر خيار متاح، في نهاية المطاف.

زاي - تطورات السياسات الاجتماعية والاقتصادية

١٨ - زادت معدلات التضخم في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في عام ٢٠٠٧، ولا سيما في مجال السكن. ومع زيادات أسعار السلع العالمية على الصعيد الدولي، واجه مقررو السياسات ضرورة تقديم إعانات أو النظر في القيام بعمليات نقل مباشرة إلى الفقراء بهدف تحقيق استقرار الأسعار المتزايدة للسلع الأساسية أو الحد من أثرها. ورغم الحالة الإيجابية في ميزان المدفوعات والحسابات المالية، يعاد النظر، مع ذلك، في تخفيض الإعانات المخصصة لمنتجات الوقود والقمح وغيرها من المنتجات الأساسية في بعض الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ورغم أن مقرري السياسات اختاروا استهداف الخدمات الاجتماعية وتقديم المعونة إلى الفقراء بشكل مباشر، فإن نتائج ذلك النهج مشكوك فيها بالنظر إلى أن على الدولة أن تحتفظ بسجل خاص بالفقراء وأن تملك وسائل إيصال السلع على وجه السرعة. وفي هذين المجالين على السواء، ما زالت هذه القدرة مشكوكاً فيها على الصعيدين الوطني والدولي، ويمكن خدمة مصلحة الفقراء بشكل أفضل إذا قامت الدولة بمصادرة فائض المنقولات إلى الأغنياء من خلال فرض ضرائب آتية ومباشرة. وفي نفس الوقت، فرضت الاحتياجات الإنمائية الملحة على مقرري السياسات ضرورة مواصلة سياسات مالية نشطة رغم تزايد ضغوط التضخم. إلا أن العنصر الإنمائي لهذه السياسة العامة، وهو الاستثمار العام، ظل ثانوياً بالنظر إلى تحول في التركيز إلى أنشطة القطاع الخاص ومواصلة التركيز على حشد رأس المال السياسي. وفي ذلك الصدد، تعد الملاحظات التي أُبديت في السنوات الماضية ذات صلة بالموضوع أيضاً في الدراسة الاستقصائية الحالية، وهي تحديداً أن اقتصادات المنطقة تعمل دون مستوى العمالة الكاملة ويمكن القول أنها تبدي وساطة مالية ضعيفة، وبناء على ذلك ينبغي أن تضطلع الاستثمارات العامة بدور ريادي ويمكن نشر المزيد من الموارد في شراكات نشطة بين القطاعين العام والخاص.

١٩ - وبالنسبة لمعظم أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، لم تكن السياسات المالية فعالة من حيث استهداف توفير ما يكفي من السيولة للفقراء، ولا سيما للنساء الفقيرات. وكان على المصارف المركزية في المنطقة أن تتمشى مع التخفيف الشديد للقيود النقدية الذي اتبعته الولايات المتحدة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. واتبعت المصارف المركزية في المنطقة بنشاط عدة خيارات في مجال السياسات للتصدي لذلك التخفيف، بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة، وزيادة الاحتياطات الضرورية، وتحديد معدلات الفائدة عن الإقراض والاقتراض بشكل غير متماثل. غير أن الأثر كان محدوداً وأظهر أن تلك التدابير الانتقائية للرقابة على الطلب كانت غير مناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، بيّن هذا الأثر ضرورة بذل مزيد من الجهود سعياً إلى إتاحة السيولة للفقراء وليس إلى تمويل العائدات فيما يتعلق بأسواق الأسهم المالية الضعيفة التنظيم.

حاء - الآفاق

٢٠ - يتوقع أن ينمو اقتصاد منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بنسبة ٥,٧ في المائة من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٨. ويتوقع أن يزيد معدل التضخم في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى متوسط إقليمي نسبته ٩,٨ في المائة. وتستند التوقعات إلى ثلاثة أوضاع خطيرة، وهي: (أ) ارتفاع أسعار السلع الأساسية والنفط على الصعيد الدولي؛ (ب) اتساع نطاق الطلب المحلي الموجه بالاستهلاك، ويتمثل في المقام الأول في استهلاك السلع الكمالية المستوردة؛ (ج) ضعف تنظيم أسواق الأصول المالية في المنطقة التي تسمح دون قيود بنشوء المضاربات غير القائمة على أسس سليمة بدعم من الائتمانات المصرفية. ورغم أن اقتصادات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا يمكن أن تظل مرنة في مواجهة التضخم المتزايد بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط، فإن من المتوقع أن يزيد استمرار التضخم فيما يتعلق بأسعار الغذاء والسكن من الضغوط التي تعاني منها أفقر فئات السكان. ويشار على حكومات أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بأن تبذل مزيداً من الجهود للإبقاء على استقرار أسعار السلع الأساسية، ودمج السياسات الاجتماعية في صلب مهام الدولة، وإنشاء برنامج إقليمي للتأمين للتعويض عن الخسائر غير الاقتصادية من أجل تعزيز الاستثمارات الإقليمية، والتركيز على نمو نوعي قائم على الحقوق وليس على سيناريوهات النمو أولاً.

٢١ - والبيئة الحالية معزولة بالفعل عن تقلبات الأسواق العالمية في ٢٠٠٨ وستظل كذلك ما لم تنخفض أسعار النفط فجأة. ورغم أن احتمال حدوث هذا الانخفاض قليل ويصعب تقديره بالنسبة لعام ٢٠٠٨، فإن الآثار يمكن أن تكون خطيرة بسبب ما يلي: (أ) استمرار

اعتماد اقتصادات المنطقة بشكل كبير على عائدات النفط؛ (ب) ارتباط آفاق الأعمال التجارية باستمرار زيادة عائدات النفط؛ (ج) الاحتفاظ بنسبة كبيرة من رأس المال الإقليمي في الأجل القصير وإمكانية تدفقه إلى الخارج بسهولة عند أول علامة من علامات الخوف. ورغم زيادة نواتج القطاع غير النفطي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، فإن حصته متواضعة للغاية مقارنة بالنفط بما لا يتيح له تخفيف أثر انخفاض في أسعار النفط. ويمكن أن يصبح من الضروري وضع إطار إقليمي تنظيمي لحركة رؤوس الأموال تنسقه المصارف المركزية في المنطقة بهدف رصد تدفقات رؤوس الأموال في المنطقة.

٢٢ - ويتوقع أن تشتد المناقشات بشأن أنظمة سعر صرف العملات الأجنبية بالاقتران مع إنشاء الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٠. و "عدم تحديد" أسعار العملات الوطنية أو إعادة تقييمها مقابل الدولار ضروري رغم عدم كفايته لمواجهة ضغوط التضخم. وعلاوة على ذلك، هناك شواغل خطيرة إزاء تدني قيمة الأصول المقومة بالدولار التي تملكها حكومات المنطقة ومصارفها المركزية. ويقدر أن حجم هذه الأصول المقومة بالدولار كبير في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن الضروري وجود توافق للآراء بشأن التدني المتوقع في قيمة الأصول الأجنبية قبل قيام بلد ما بعدم تحديد أسعار الصرف أو إعادة تقييمها. ورغم ضغوط الأسواق، لا يحتمل أن يتغير نظام تحديد سعر صرف الدولار دون تدخلات سياسية إقليمية أو دولية قوية.

ثانياً - تدفقات رؤوس الأموال والتنمية في المنطقة

٢٣ - أسفرت الزيادة الكبيرة في عائدات النفط في السنوات الأخيرة، والتي بدأت في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، عن زيادة حادة في إجمالي تدفقات رؤوس الأموال، كما كان متوقعاً. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، بلغ فائض مدخرات المنطقة بعد الاستثمار نصف ترليون دولار. وهذه الحالة مختلفة بشكل ملحوظ عن الركود الذي شهدته الثمانينيات والتسعينيات، وهي شبيهة بالطفرة التي شهدتها السبعينيات. إلا أن معدل تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج في هذه الطفرة الحالية أعلى بشكل كبير، ومعدل استجابة العمالة لمعدل النمو الاقتصادي أقل بشكل كبير. وتقدر الأصول المالية العربية في الخارج بحوالي ١,٨ من ترليونات الدولارات، ويقدر أنها ستتم، بينما تبدو على المنطقة بعض الأعراض الظاهرة للفقر المدقع والنسي. ويتمحور موضوع الدراسة الاستقصائية لهذا العام حول المد الصاعد لتدفقات رؤوس الأموال وحول رسم مشهد السياسات من أجل إقامة الصلات المناسبة بين تدفق رؤوس الأموال، والنمو المطرد، وإيجاد فرص العمل في سياق نهج الحق في التنمية.

ألف - تسربات الموارد الموحية بضعف المناخ الاستثماري

٢٤ - بالنسبة لمصدري النفط، جرى هروب رؤوس الأموال بأحجام مختلفة في السنوات الأخيرة. وبالنظر إلى أن هروب رؤوس الأموال ينطوي على التصدير غير المسجل لرؤوس أموال معظمها قصير الأجل، فإنه يكون بمثابة مقياس لرؤية من يتحكمون في رؤوس الأموال فيما يتعلق بالاستثمارات المنتجة الطويلة الأجل. وقبل نهاية التسعينيات، وقع بالفعل هروب كبير لرؤوس الأموال من الكويت والإمارات العربية المتحدة. غير أن هروب رؤوس الأموال أصبح واضحاً بشكل خاص مع بداية الطفرة النفطية الحالية، ولا سيما في المملكة العربية السعودية. وباختصار، تسرب جزء كبير من الإيرادات الآتية من الطفرة النفطية الحالية إلى الخارج للاستثمار في الصكوك المالية غير الشفافة. ورغم عدم إمكانية تقدير حجم الآثار الإنمائية لتدفقات الموارد المذكورة إلى الخارج على نحو دقيق، فإنها تبين بوضوح استنزاف الموارد من منطقة تتسم بالفعل بانخفاض مستويات الاستثمارات المنتجة، وارتفاع مستوى عدم المساواة في الدخل، وارتفاع معدلات الأمية في بعض البلدان الأعضاء، وكبر احتمال اتساع نطاق البنية التحتية المادية والاجتماعية.

٢٥ - وبالنسبة لمصدري النفط، يتسم مجموع تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج وهروب الأموال بكبره، كما هو متوقع من بلدان ولدت فوائض حسابات جارية كبيرة في السنوات الأخيرة. ورغم وجود تقديرات تقريبية فحسب، فإن من المعقول افتراض أن هروب رؤوس الأموال كان قويا في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ كما كان في عام ٢٠٠٣ عند بداية الطفرة النفطية الحالية. وقد شهدت جميع البلدان الأعضاء تقريبا هروبا لرؤوس الأموال، إلا أنه على ما يبدو كان المصدر الرئيسي منذ عام ٢٠٠٠ هو المملكة العربية السعودية، مع تسجيل تدفقات قوية نحو الخارج أيضا في الكويت والإمارات العربية المتحدة. ورغم إمكانية القيام باختيار يهدف إلى تطوير الأصول والاحتفاظ بها على الصعيد الإقليمي في ظل حماية صارمة/أطر تنظيمية، لم يقع ذلك. وانخفضت قيمة معظم أصول المنطقة المملوكة بالدولار في الخارج مع انخفاض الدولار، مما أسفر عن شطب جزء من الثروة كان من الممكن تركه للأجيال المقبلة.

٢٦ - وبالنظر إلى تقلب التدفقات المالية وتعرض المنطقة لصدمات متكررة متصلة بأسعار النفط، فإنه ليس مما يثير الدهشة أن النمو مازال مضطربا للغاية، وهو في المتوسط بطيء للغاية بدرجة لا تسمح بحدوث زيادة في كل من مستويات المعيشة والعمالة. وعلاوة على ذلك، ورغم فترة النمو الحالية، بلغ متوسط نصيب الفرد من معدل النمو الحقيقي في الأجل الطويل، وهو المقياس الكمي الرئيسي للتنمية، نسبة صفر في المائة في الفترة من ١٩٧١ إلى

٢٠٠٥. وما زال النمو من النوع الذي لا يوجد فرصا للعمل أو من الصنف الذي لا يخفض على نحو متناسب معدل البطالة الذي يفوق معدلات البطالة في أي منطقة أخرى من العالم. وسيطلب حفز اقتصاد المنطقة لإخراجها من مسار نمو مضطرب حامل إلى مسار مستدام أعلى، مما من شأنه تخفيض مستوى البطالة والقضاء على الفقر بشكل كبير، ضحاً كبيراً لموارد مالية قادرة على توجيه الاستثمار في رأس المال المادي والبشري على السواء. وهذه الدفعة الأولية يمكن أن تأتي أساساً من مصادر مالية رسمية من خلال الاحتفاظ بجزء من إيرادات النفط، أو من بعض تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج في شكل ضريبة على التطوير. ويمكن أن تتولى الريادة في هذا الأمر الاستثمارات العامة بالنظر إلى الآفاق الكبيرة لتعزيز البنية التحتية الاجتماعية والمادية. وعلاوة على ذلك، ستقترب هذه الضريبة بالضرورة مع سياسات تعترف بالحاجة إلى حوافز تستند إلى الأسواق، وإلى اضطلاع الدولة بدور أكبر، وإلى بناء المؤسسات. ويستثمر حالياً معظم البلدان في المنطقة أقل من ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تستثمر بلدان آسيا السريعة النمو ٢٥ إلى ٣٠ في المائة، وتستثمر الصين حوالي ٤٠ في المائة. غير أنه في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، يختلف تركيب الاستثمارات وأنواعها عن استثمارات المناطق الأخرى، وذلك فضلاً عن انخفاض معدلات الاستثمار. وتنحصر الاستثمارات في إطار المالية والتأمين والعقارات، والنمو الاقتصادي موجهٌ باستهلاك السلع الكمالية المستوردة.

٢٧ - ومن الضروري إحداث تغير كبير في البيئة الاقتصادية من أجل المساعدة في تحويل المنطقة من مسار النمو الحالي الموجه بالاستهلاك إلى مسار أعلى ومستدام موجه بالاستثمارات. إلا أنه بالنظر إلى الشكوك، يجب إعادة تناول الضمانات المتعلقة بالخصائر غير الاقتصادية على المدى الطويل في إطار إقليمي. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتغير الوساطة المالية الحالية المتسمة بالضعف، وإلا صار جزء أكبر من الاستثمارات مرتبطاً بالأنشطة القصيرة الأجل، بالنظر إلى المخاطر الأمنية الإقليمية المستمرة. وسيطلب هذا إدخال تغييرات على السياسات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف التي يجري تنسيقها على الصعيد الإقليمي والتي تعزز إدماج الفقراء في الاستثمار في أنشطة تولد قدراً أكبر من العائدات وفرص العمل والصادرات الصناعية. وهذا التغيير، ولا سيما فيما يتعلق بتوجيه بعض إيرادات النفط إلى الاستثمار في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، من شأنه أن يفضي إلى عملية تساعد على التخلص من الاعتماد على إيرادات النفط المتقلبة بطريقتين، وهما: (أ) ستيح نمو الدخل بسرعة في أول الأمر زيادة الاستثمارات إلى جانب تحقيق نواتج، ومن ثمة زيادة القدرات الإجمالية للمجتمع؛ (ب) سيعمل اطراد النمو على اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على السواء، ومن ثمة سيخفض الاعتماد على التمويل الرسمي في مرحلة مقبلة.

ويمكن تخفيف الاعتماد على النفط على النحو الأمثل من خلال برنامج إقليمي للتصنيع ذي نطاق واسع ونمو سريع مطرد لفترة طويلة بما يكفي لإتاحة الفرصة للمدخرات المحلية والتدفقات الخاصة الخارجية لكي تحل تدريجياً محل التدخلات الرسمية. وسيكون هذا تحويلاً للتنمية من نظام قائم على الربح إلى نظام قائم على التصنيع يجري بواسطته إصلاح دورة رأس المال بكاملها. إلا أنه في سياق ضعف الوضعين الأمني والمؤسسي الحاليين، يكون من قلة البصيرة التحدث عن خفض الاستثمارات العامة، والانضباط المالي، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص. فالتجربة تبين أن القطاع الخاص لم يستطع سد الفجوة، وكذلك أن التحرير زاد من تدفق الموارد نحو الخارج، وبالتالي تسبب في تدهور الصناعات الوطنية الناشئة وأتاح للتجار زيادة هوامش أرباحهم فيما يتعلق بالسلع الأساسية، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على الفقراء.

٢٨ - وحيث إن النمو الاقتصادي القائم على الحقوق يستدعي إدخال تحسينات على مستوى التوزيع والرعاية الاجتماعية، فإن هذه التحسينات يجب ألا تكون مجرد إجراءات هامشية أو أن تتوقف على عمليات النض الهابط. ويجب ألا يكتنفها الغموض في أي من تدابير الرفاهة والتوزيع المتعددة، وأن تسهم في تشجيع النمو مع المحافظة على جودة البيئة واحترامها، وخاصة في منطقة ظل معدل الادخار فيها، بعد حسم التكاليف البيئية، سلباً على نحو مطرد، وهو ما يتناقض تماماً مع معدل ادخارها النقدي الإيجابي جداً. وإضافة إلى ذلك، ففي منطقة تعيش نزاعاً مستمراً، يعد إبرام اتفاق أمني جديد شرطاً أساسياً لنجاح استراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة على الحقوق. وينبغي فهم الأمن بمفاهيمه الثلاثة الآتية: (أ) الأمن القومي، بما في ذلك حماية حق سكان المنطقة في تقرير مصيرهم، وخاصة في فلسطين؛ و (ب) الأمن الديمقراطي، من خلال تعزيز حقوق المواطنة للسكان في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومن خلال إضفاء طابع مؤسسي على المساءلة الديمقراطية للدولة؛ و (ج) الأمن الاقتصادي، بما في ذلك الحق في العمل اللائق واستقرار الاقتصاد الكلي، ويجب تعزيزه من خلال التنظيم الإقليمي والتكامل الاقتصادي. وعند الجمع بين هذه العناصر كلها، فإن التدابير الأمنية ستسهل الانتقال إلى استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية القائمة على الحقوق، مقترحة لمنطقة اللجنة.

باء - السياسات المالية والتجارية

٢٩ - ينبغي ربط السياسات المالية القائمة على الحقوق في منطقة اللجنة باستراتيجية صناعية أوسع تعزز نمو الإنتاجية وتطوير القدرة الإنتاجية المحلية في مجالات محددة لتحقيق عوائد متزايدة متى أمكن ذلك. وفي هذا السياق، فإن العنصر الأول هو تشجيع الصادرات

وتنوعها، وخاصة في الاقتصادات الأكثر تنوعا. ويمكن أن يسهم نمو الصادرات بشكل كبير في نمو الإنتاجية بحكم أنه يضع المنتجين على محك المنافسة في الأسواق الأجنبية. ويتطلب نمو الصادرات في الاقتصادات الأكثر تنوعا وجود سعر صرف حقيقي تنافسي ومستقر، بالإضافة إلى وجود مبادرات منسقة بشأن السياسات العامة في المجال الصناعي تهدف إلى تطوير الميزات التنافسية لهذه البلدان في القطاعات المهمة من الناحية الاستراتيجية. والإدارة الحصيفة للقيود المفروضة على الواردات ضرورية هي الأخرى لتحقيق النمو على المدى البعيد. ورغم الآراء المعاكسة، فإن هذه الدراسة تعيد تأكيد أن الانفتاح والتكامل التجاري، كل منهما على حدة أو كلاهما، ليس لهما أثر قابل للقياس على النمو على المدى البعيد. ويجب تحرير الواردات بشكل حذر وانتقائي بالنظر إلى تأثيرها السلبي المحتمل على الفقراء وعلى القطاعات التي تكتسي أهمية استراتيجية.

٣٠ - وبينما لا تفتقر اقتصادات اللجنة إلى القدرة على استيعاب تدفق كبير للموارد المتاحة للاستثمار دون أن يتسبب ذلك في عملية تضخمية، فإنه يجب تفادي التحرير السريع للتجارة والارتفاع المفاجئ للواردات لأتهما قد يهددان الاستقرار حتى في الاقتصادات التي تعمل دون مستوى طاقتها. وتنظيم التجارة مهم لسببين أساسيين، هما: (أ) يمكن لتحرير الواردات أن يسبب اضطرابات اجتماعية واقتصادية شديدة، وخاصة في القطاعات الاستراتيجية مثل الزراعة والبناء وصناعات "النمو" الجديدة؛ (ب) وأثبتت التجربة أن التنمية المستقلة نسبيا للحاق بالركب ممكنة فقط إذا كانت مدعومة بسياسات تجارية استراتيجية. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون لتحرير التجارة وقع شديد على الفقراء لأن (أ) المكاسب المتحققة من التجارة يمكن أن تتركز في جيوب محددة أو يمكنها أن تزيد العوائد المتحققة من مهارات أو أصول ليست في متناول الفقراء، وبالتالي تزيد من عدم المساواة في الدخل والثروات؛ (ب) والصادرات المدعومة من البلدان الغنية، بما فيها على سبيل المثال الحبوب والسكر والقطن والفواكه واللحوم ومنتجات الألبان يمكن أن تحد من قدرة الزراعات الصغيرة على البقاء وتؤثر على أسباب عيش ملايين الفقراء من سكان الأرياف؛ (ج) ويمكن للتحرير أن يزيد حدة المنافسة الشرسة، وهو ما يسهم في تقلص النمو الاقتصادي والأجور وفرص العمل للفقراء. وظهر مؤخرا بالواقع الملموس في المنطقة أنه رغم ارتفاع الأجور المدعومة ببيع النفط، والتي تستخدم إلى حد ما أداة للاستقرار السياسي، فإن الأجور الفعلية للاقتصاد الحقيقي آخذة في التراجع إلى ما دون مستوى الكفاف بحكم انخفاض الإنتاجية في القطاع غير النفطي ونسبة الاضطراب الكبير الذي يحدثه هذا الريع.

جيم - ضوابط حسابات رأس المال

٣١ - تتطلب أيضا الاستراتيجيات القائمة على الحقوق تنظيم حساب رأس المال والحساب المالي لميزان المدفوعات. وتحرير حساب رأس المال دون وضع ضوابط لذلك يمكن أي يؤدي إلى الإخلال باستقرار المنطقة لأن (أ) التحرير يعزز تدفق أموال المضاربة التي يمكن أن تمول الاستهلاك عوض الاستثمار، وتسهل هروب رؤوس الأموال، وتزيد من حدة تعرض البلد لأزمات ميزان المدفوعات، وخصوصا في الاقتصادات الأكثر تنوعا؛ (ب) والاستراتيجيات القائمة على الحقوق تتطلب استقلالية السياسات النقدية، وهي استقلالية يحد منها تحرير السياسات المالية الدولية بقدر بالغ؛ (ج) وهذه الاستراتيجيات تقتضي أن تقوم الدولة بتوجيه الاستثمار وغيره من أوجه تدفق الموارد إلى أهداف تعزز النمو وتحد من الفقر، وهو ما قد يتضارب مع مصالح القطاع المالي القصيرة المدى؛ (د) ولأن هناك حاجة إلى ضوابط لرؤوس الأموال من أجل كبح التهرب من دفع الضرائب بحكم أن معدلات الضريبة المطلوبة لتمويل البرامج القائمة على الحقوق ستكون أعلى مما هو عليه الحال في الخارج. وحتى إذا أدى تحرير حساب رأس المال إلى ارتفاع معدلات النمو على المدى القصير، فإن هذا الأثر سوف يزول بعد ذلك. وفي فترة الازدهار الحالية، فإن نسبة عالية من رأس المال تستخدم على المدى القصير في عمليات مضاربة، وقد أثبتت التجربة الحاجة إلى الشفافية وإلى تعزيز الإجراءات التنظيمية.

٣٢ - ويمكن أن تشمل ضوابط رؤوس الأموال فرض قيود على الحسابات المصرفية بالعملة الأجنبية وعلى تحويل العملات، وفرض ضرائب أو قيود إدارية على تدفق الاستثمارات المباشرة أو الاستثمارات في حافطات الأسهم نحو الخارج، وفرض قيود على المدفوعات الخارجية في إطار المساعدة التقنية بين الشركات المرتبطة بعضها ببعض، وفرض "حجر صحي" على التدفقات الاستثمارية بإيداع الأموال في حسابات بدون فائدة، ومراقبة عمليات الاقتراض من الخارج، وتطبيق أسعار صرف متعددة تحددها درجة الأولوية المخصصة لكل نوع من أنواع الاستثمار. ويجب أن تتضمن الضوابط، على الأقل، شرطا يستلزم تسجيل كل تدفقات الموارد الأجنبية لدى المصرف المركزي، أو حبذا لو ترمعره، وذلك لقياس العلاقات المالية التي تربط البلد بباقي بلدان العالم وتمكين المصرف المركزي من تنظيم حدود التعرض الخارجي للمصارف والشركات المحلية. ويساعد هذا الإجراء في ضمان ألا تعمل هذه المصارف والشركات على تكوين مراكز مالية غير مستدامة لأغراض المضاربة، وهو أمر يصبح مغريا خصوصا في فترات الطفرة في الموارد. ويبدو أحيانا أنه ليس ثمة نهاية مرتقبة لهذه الدورة وأن المستثمرين الماليين يستمرون في رفع الأسعار. وتساعد ضوابط رؤوس الأموال في تقليص نطاق هروب رؤوس الأموال عبر مسالك من قبيل الودائع

المصرفية، والصفقات المالية، والمغالاة في قيم الفواتير، وغير ذلك من الوسائل غير المأذون بها لتحويل رؤوس الأموال. وبينما تثقل إدارة هذه الضوابط كاهل السلطات النقدية، فإن هذه المهمة لا تفوق قدرات معظم المصارف المركزية. وإن أكبر عقبة تواجه مراقبة رؤوس الأموال ليست تقنية، وإنما هي سياسية.

دال - سياسات تحديد أسعار الصرف

٣٣ - من المهم أخيراً فك ارتباط نظام أسعار الصرف لمعظم أعضاء اللجنة بسعر التعادل الثابت مع دولار الولايات المتحدة الآخذة قيمته في التدهور، وذلك لأنه (أ) بإعادة التأكيد على الموقف المعبر عنه في الدراسة الخاصة بالفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، فإن التحول إلى نظام تعويم مقابل سلة من العملات، مع التحكم في هذه العملية، سيساعد في إعادة تحديد قيمة سعر الصرف الحقيقي للبلدان الغنية بالنفط، وهو أمر ضروري للغاية، ولا سيما خلال فترة الطفرة في الموارد؛ (ب) ولأنه سيحسن درجة التكافؤ بين الأنماط التجارية والعلاقات المالية لهذه البلدان وأنظمتها الخاصة بأسعار الصرف، وهو ما سيساعد في تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي؛ (ج) وسيعيد تحديد نطاق السياسات النقدية في المنطقة؛ (د) وسيسهل حماية العملات الوطنية ومراقبة تدفق رؤوس الأموال؛ (هـ) وسييسر الانتقال باتجاه خفض قيمة عملات البلدان الأكثر تضرراً من الطفرة النفطية. وعلى المدين المتوسط والبعيد، سيكون التنسيق بين أعضاء اللجنة بشأن السياسات النقدية وتلك الخاصة بأسعار الصرف عاملاً أساسياً لنجاح تنفيذ استراتيجية اقتصادية إقليمية لصالح الفقراء قائمة على الحقوق. ويمكن أن يشمل ذلك مستقبلاً نظاماً إقليمياً لأسعار الصرف الثابتة، وهو ما يسهل التحرك باتجاه اعتماد عملة موحدة للمنطقة يمكن تعويمها مقابل العملات الرئيسية الأخرى. ومن شأن ذلك أن يمكن المنطقة من تحقيق الاستقرار التجاري وتعزيز الاستثمار وتوسيع المجال المتاح لأعضاء اللجنة لوضع سياسات نقدية.

هاء - التكامل الإقليمي

٣٤ - من السمات المميزة للمنطقة الاختلال البنيوي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث يتركز فائض الموارد، والاقتصادات الأكثر تنوعاً حيث توجد الاحتياجات الاجتماعية الأكثر إلحاحاً. ومن شأن تنفيذ استراتيجية إنمائية قائمة على الحقوق، كما هو مبين أعلاه، المساعدة في تعزيز مستوى الرعاية الاجتماعية إلى أقصى حد ممكن في منطقة اللجنة ككل. وسيطلب ذلك درجة أكبر بكثير من التنسيق الإقليمي للسياسات المالية والاستثمارية والنقدية والضريبية وتلك الخاصة بأسعار الصرف. وإضافة إلى ذلك، فإن مزيداً من التكامل سيساعد في حماية الاقتصادات القائمة على النفط من أثر تقلب أسعار النفط، ودعم التنوع

الاقتصادي، وحماية المنطقة من التطورات السلبية المحتمل أن يشهدها الاقتصاد الدولي. وبالنسبة للاقتصادات الأكثر تنوعاً، فإن التكامل الاقتصادي يتيح لها إمكانية الولوج الآمن لأسواق أكبر وأثرى، ويمكنها من تحسين بنيتها التحتية وتحسين ظروف العمال المغتربين في بلدان أخرى من البلدان الأعضاء في اللجنة، ومن زيادة تأمين حصولها على النفط عند اللزوم. وعلاوة على ذلك، فإن التكامل الإقليمي يمكن من تعزيز إمكانية الحصول على المعونة، وتعزيز الأمن الغذائي وزيادة إمدادات الوقود للبلدان الفقيرة. ويمكن لاستراتيجية التكامل هذه أن تدعم أيضاً إنشاء أنظمة إدارية أكثر كفاءة في كل دولة، وهو مظهر من المظاهر الأساسية للحكومة الديمقراطية. وهذا، في حد ذاته، مكسب مهم للمنطقة بحكم أنه يمكن أن يسهم في تكريس السيادة الشعبية ومساءلة المواطنين للحكومة.

٣٥ - ومن أجل توسيع نطاق النجاح إلى أقصى حد ممكن، فإن تنسيق الإنتاج على الصعيد الإقليمي أمر أساسي، وخاصة في قطاع الصناعات التحويلية. وسيطلب ذلك إنشاء مؤسسات فوق وطنية تتمتع بصلاحيات تنظيم الممارسات التجارية، بما في ذلك قواعد المحاسبة، وتسجيل الشركات، والسياسات الضريبية، والمطالبات بين البلدان، وأنظمة العمل، وللتأثير في توزيع الصناديق الاستثمارية وتحديد أولويات الإنتاج في المنطقة. ومن شأن التنسيق الإقليمي للسياسات المالية والضريبية والنقدية وتلك الخاصة بأسعار الصرف إتاحة الفرص المتكافئة اللازمة لنجاح جهود التكامل. إلا أنه في غياب نقطة تلاق بين السياسات داخل إطار متفق عليه، فمن المرجح أن تظل المكاسب المتوقعة تحقيقها من التكامل محدودة.

٣٦ - وستحد من أي استراتيجية إنمائية الشواغل الأمنية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة. وقد أظهرت البيئة الدولية عقب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ درجة انعدام الأمن للاستثمار الأجنبي من أعضاء اللجنة، وخاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن شأن هذا الوضع أن يكون محفزاً لإدخال تعديلات على السياسات الإقليمية وإعطاء حوافز لإعادة الاستثمار في المنطقة. وبينما سيكون من اللازم في نهاية المطاف إيجاد حلول سياسية للتزاعلات التي تشهدها المنطقة، فإنه يمكن النظر في إمكانية تقديم حوافز مالية لتحقيق الاستقرار في المنطقة وتعزيز الاستثمار، وذلك مثلاً من خلال إنشاء نظام إقليمي للتأمين ضد الخسائر غير الاقتصادية، وبالتالي تشجيع الاستثمار على المدى البعيد. وفي حين أن مثل هذه الأنظمة موجودة بشكل غير رسمي، مثلاً من خلال استثمار بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير في بلدان المنطقة المتأثرة بالتزاعلات، فإنه يمكن إضفاء طابع مؤسسي عليها من خلال هيئة متعددة الأطراف تتولى مسؤولية إدارة التأمين الإقليمي للاستثمار في البلدان الأعضاء في اللجنة.

٣٧ - ومن أجل دعم تطوير هذا الاتفاق الإقليمي الجديد بشأن السياسات، فإنه ينبغي ضمان تخصيص معاملة تفضيلية في المنطقة لرؤوس أموال أعضاء اللجنة، بما في ذلك رؤوس الأموال العائدة إلى الوطن وتحويلات المهاجرين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدة تدابير، منها إصلاح الإجراءات الضريبية والإجراءات الخاصة بالمشتريات وتسجيل الشركات، وهي إجراءات ينبغي استغلالها إلى أقصى حد ممكن. بما يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية، مع إعطاء الأولوية لمصالح المنطقة. وينبغي أن تكون هذه الأنظمة جزءاً من مجموعة من السياسات الإقليمية في المجال الصناعي، الرامية إلى تعزيز الاستثمار والتجارة الإقليميين، وتدخل سلسلة الإمدادات، ودعم إحداث فرص عمل جديدة ونمو الإنتاجية. وما من شك أن هذه العملية ستتطلب وقتاً طويلاً وتكلف مبالغ طائلة. إلا أنها يمكن، في حال نجاحها، أن توفر الظروف المواتية لتحقيق تنمية مستدامة وقائمة على الحقوق في منطقة اللجنة.

واو - خلاصة

٣٨ - تتضمن الاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية القائمة على الحقوق، الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحقيق أهداف مرغوبة اجتماعياً وبيئياً. وهذه الاستراتيجيات، التي سبق ذكرها بإيجاز في أعداد سابقة من هذه الدراسة، مهمة لأسباب ثلاثة. أولاً، فهي في جوهرها تستحق كل العناء، ذلك أنها تعزز أثر النمو على الرفاهة، وتسهم في توزيع السلطة والثروة. وبعبارة أخرى، فهي تتماشى مع الديمقراطية وتمكن من توسيع نطاقها. وثانياً، فأعضاء اللجنة يتمتعون بإمكانية تحقيق تقدم سريع في مجال الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك السياسات الاجتماعية المتكاملة، بالنظر إلى مواردهم المتاحة من مواد أولية وقوى عاملة ومدخرات. إلا أنه بالنسبة للمدخرات، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فعند حسم التكاليف البيئية من المدخرات الكبيرة للمنطقة، يصبح معدل الادخار سلبياً من منظور بيئي، وهو ما يعرض أسباب عيش الأجيال القادمة للخطر. والنمو القائم على الحقوق ليس معنياً بالنمو باعتباره غاية في حد ذاته، بل بتحسين مستوى عيش الفقراء والمحافظة على الطبيعة عن طريق تنويع الاقتصاد كي لا يبقى معتمداً على النفط فقط، وبخلق نظام جديد يدعم بقاء الأجيال القادمة. وأخيراً، فإن السياسات الحالية في معظم البلدان قد أدت إلى محصلات لا ترقى إلى المستوى المطلوب فيما يتعلق بالعديد من تدابير الرفاهة، وخاصة في ضوء الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة وعدم استقرار شبكات الأمان الاجتماعي. ورغم وجود فرص استثمارية والحاجة إلى إحداث فرص عمل على وجه السرعة، فإن وتيرة التقدم المحرز في مجال إعادة استثمار المدخرات في المنطقة ما زالت بطيئة. وصحيح أن بلدانا نامية أخرى تستطيع الجمع بين تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج وارتفاع معدلات الاستثمار، إلا أنه

ينبغي التذكير بأن هذه الأموال المتدفقة قد تولدت عن نشاط صناعي وليس عن نشاط ريعي؛ وفي منطقة اللجنة، فإن المدخرات قد تتجاوز الاستثمارات بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة رغم وجود فرص كبيرة للاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والمادية على الصعيد الإقليمي. ويشكل ريع النفط والأنشطة التجارية والوضع الجيوسياسي للمنطقة في آن واحد جوهر العنصر الإنمائي والسياق الحالي لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية. وفي الظاهر، فإن تغيير السياق يعني تحويل الربيع النفطي إلى ريع اقتصاد المعرفة، والنشاط التجاري إلى نشاط صناعي، وإحلال السلام والأمن في المنطقة، وهو أمر أقل احتمالا في ظل الوضع الراهن. وللأسف، فإن مواقف القوى الدولية والإقليمية ما زالت لا تقبل هذا النوع من التحول. ومن هنا، فإن الدولة ملزمة في غضون ذلك بتنفيذ ولايتها بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان من أجل ضمان مستوى عيش لائق لمواطنيها من خلال البلوغ المباشر للأهداف المرجوة اجتماعيا وبيئيا.